

## التعليل بالتوهم عند النحاة ( أسبابه ونتائجه )

د. أحمد الشايب عرباوي \*

جامعة الوادي - الجزائر - [Chaiba3@gmail.com](mailto:Chaiba3@gmail.com)

التشهر: 2021/12/31.

القبول: 2021/11/05

الإرسال: 2019 / 11/02

### الملخص:

التعليل بالتَّوهُم في أبسط معانيه هو تعليل الظاهرة اللغوية بما هو مُحْتَمَلٌ ومُمْكِن ، وقد شاع ذلك كثيرا عند النحاة المتقدمين ، لكن ما هي الأسباب التي دفعت إلى ذلك ؟ وكيف انعكس ذلك على الدرس النحوي ؟ تهدف الدراسة إلى الكشف عن هذه الأسباب ، مع إبراز أثر هذا النوع من التعليل على عملية التقعيد النحوي هذا وقد تبين بعد البحث أنّ النحاة مالوا إلى التعليل بالتوهم عندما لم يجدوا تعليلاً غيره ، كما قوّموا به كلام العرب الذي خرج عن القياس ، وتأولوا به للقراءات القرآنية ، وغير ذلك. وهكذا كان لهذا النوع من التعليل أثره الواضح في الدرس النحوي ؛ ففسح المجال واسعاً لاستنباط قواعد جديدة ، ومكّن لبعض الظواهر اللغوية التي خالفت الصناعة النحوية ، وأعطى لكثرة الاستعمال المُبرَّر الكافي لإقرار الظاهرة اللغوية واعتمادها.

الكلمات المفتاحية: التعليل ؛ التوهم ؛ اللحن ؛ النحوي ؛ القياس ؛ الاستعمال.

\* المؤلف المرسل.

## Reasoning by illusion at the grammarians

### (Causes and consequens )

#### Abstract:

The reasoning by illusion is the explanation of the linguistic phenomenon of what is possible and propable, and this has been very common among old grammarians, but what are the causes for this? How did this reflect on the grammar lesson? The study aims to uncover these causes and highlight the impact of this kind of reasoning on the grammar-making process. It was found after the research that grammarians tended to justify by illusion, when they found no other explanation, as they modified the words of Arabs, which went out of measurement, and so on. This kind of explanation gave ample room to devise new rules, and gave to the frequent use justification for the recognition and adoption of the linguistic phenomenon.

**Key words:** reasoning ; grammarians ; lesson; rule; illusion; justification.

#### مقدمة:

إن موضوع النحو العربي أساساً هو دراسة الظواهر اللغوية المختلفة من أجل استنباط النظريات والأحكام النحوية الممكنة، ومن مرتكزات الدراسة العلمية العناية بالتعليل، فالتعليل هو الذي يُبين عن الأصل الذي قامت عليه الظاهرة اللغوية، وهذا بدوره يساعد على التقعيد والتنظير.

احتفى النحاة بالتعليل أيما احتفاء، فكانوا يعللون لكلام العرب بالخفة، أو الاستثقال، أو كثرة الاستعمال، أو الاستغناء، وهلم جرا، هذا هو الغالب في تعليقاتهم، لكنهم أحياناً يعللون بالتوهم.

فماذا يقصدون بالتوهم؟ وما المعنى الدقيق الذي يرومونه؟ وما الأسباب التي دفعت إلى التعليل بالتوهم؟ وما النتائج المترتبة على ذلك؟

إنّ المفترض هو أنّ النحاة لا يجنحون إلى التعليل بالتوهم إلا إذا عدموا غيره، أو كانوا بحاجة إلى تعليل ما خفي أو غير ذلك، وهذا بدوره يدفعهم إلى مآلات كالإبقاء على ما سمع عن العرب

دون تخطئة ، أو عكس ذلك تمامًا وذلك بالتمييز بين ما أصاب فيه العرب وما غلطوا ، ومن هذه المآلات أيضا إيجاد تخريج لبعض القراءات القرآنية التي خالفت المطرد من قواعد النحو ، وغير ذلك .

## 2. تطور التعليل النحوي وأقسامه:

دأب النحاة منذ أول عهدهم على التعليل مقترناً بدراسة الظواهر اللغوية المختلفة وكانت تعليلاتهم أول الأمر مقتصرة على الإجابة عن أسئلة بسيطة من قبيل: *يَمَ رَفَعْتَ؟* و*لِمَ نَصَبْتَ؟* وقصة عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي مشهورة غنية عن الذكر<sup>1</sup>، ومثلها قول عيسى بن عمر: " ادخلوا الأول فالأول " بالرفع بدل النصب ؛ بالرفع على أنها فاعل لفعل مقدر هو " لِيَدْخُلُ " ، وهذا بدلاً من نصبها على الحال .

ثم تطورت تعليلات النحاة من البساطة إلى العمق ثم إلى التشعب والتعقيد ، وظهرت في غضون ذلك التقسيمات المتعددة للتعليلات ، فأبو القاسم الزجاجي (337هـ) يراها عللاً تعليمية وقياسية وجدلية<sup>2</sup> ، وابن جني (392هـ) يقسمها إلى نوعين: علل مجوزة وأخرى موجبة<sup>3</sup> ، أما ابن مضاء القرطبي ( 592هـ ) فالعلل عنده أوائل وثوانٍ وثالث<sup>4</sup> .

غير أنّ ما يعيننا ، والذي نراه ذا صلة وثيقة بالموضوع الذي نحن بصدده هو أمران:  
الأمر الأول:

إنّ تطور التعليل عند النحاة عبر العصور واختلاف النحاة في تصنيف العلل ، يمكن أن نلخصه في نوعين من التعليل: تعليل نقلي وآخر عقلي ، فأما النقلي فحسب النحوي فيه أن يُثبت ما ذهب إليه بما سمعه عن العرب ، أو بما رُوي عنهم ، وكتب النحو زاخرة بهذا النوع من التعليل . وتعليل عقلي ، وفيه لا يعلل النحوي الظاهرة اللغوية بما سمع عن العرب ، وإنما يُعيل في ذلك عقله وتفكيره واجتهاده ، وهو النوع من التعليل الذي برز فيه الخليل بن أحمد الفراهيدي ، حتى إنّه سئل عن هذه التعليلات أمّن عنده جاءت أم سمعها عن العرب ؟ فيجيب بما ملخصه أن هذه التعليلات اجتهاد شخصي لا غير ، هداه إليه تفكيره وتأمله في كلام العرب ، فإن وافق اجتهاده ما قصدت العرب فذلك ما يريد ، وإن لم يوافق فإنّه يبقى محاولة والباب فيها مفتوح للجميع<sup>5</sup>. ومن أمثلة تعليلات الخليل والتي تثبت نباهة الرجل وحده ذكائه أنّه سئل عن العرب تنسب إلى "تَهَامَة" فتقول: "تَهَامِيٌّ" على القياس و"تَهَام" على غير القياس ، فما علة ذلك ؟ يورد ابن جني تأمل الخليل في المسألة فيقول: " قال الخليل في هذا: إنهم كأنهم نسبوه إلى فَعَلٍ أو فَعَل ، وكأنهم فكّوا صيغة تهامة فأصاروها إلى "تَهَم" ثم أضافوا إليه فقالوا "تَهَام" "

، وإنما ميّلت الخليل بين فَعَلٍ وفَعَلَ ، ولم يقطع بأحدهما لأنه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعاً وهم "الشَّام" و"اليَمَن" ثم يورد ابن جني شاهداً من كلام العرب يثبت به صحة ما ذهب إليه الخليل ، فيروي عن أبي علي الفارسي قوله: أنشد أحمد بن يحيى: (الرجز)

أَرْقَنِي اللَّيْلَةَ بَرِّقْ بِأَلْتَهُمْ يَالِكَ بَرِّقًا مَنْ يَشْفُهُ لَا يَمُّ<sup>6</sup>

ويعقب ابن جني في الختام قائلاً: " فانظر إلى قوة تصور الخليل إلى أن هجم به الظنّ على اليقين"<sup>7</sup>

الأمر الثاني:

إنّ التعليل النحوي وقت ازدهار النحو كان متأثراً بالثقافة السائدة ، وأهمّ علمين برزا في ذلك العصر كانا علم الفقه وعلم الكلام ، وقد عقد ابن جنيّ في كتابه "الخصائص" مقارنة بين التعليل الفقهي والتعليل النحوي والتعليل الكلامي ، ليخلص إلى أن العلل عند النحاة أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء ؛ بمعنى أنّ النحاة في علّهم إنّما يُحيلون - كما قال - على الحس ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خِفَّتْها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه<sup>8</sup> ، يقصد أن علل المتكلمين تكاد تكون تجريبية مقنعة ، أما علل الفقهاء فنظرية تجريدية ، فالنحوي يعلل مثلاً لقلب الواو الساكنة بعد كسرة في نحو: "ميزان" و"مبعاد" لثقل نطق الواو بعد الكسرة ، والأمر نفسه في قلب الياء الساكنة بعد الضمة وأوًا في نحو: "موقن" و"موسر" لثقل نطق الباء بعد الضمة .

هذه أمثلة ضربها ابن جنيّ ونظيراتها في العربية كثير .

### 3. مفهوم التعليل بالتوهم:

كانت تلك لمحة موجزة عن التعليل النحوي بوجه عام من حيث أقسامه وطبيعته ، فماذا عن التعليل بالتوهم؟

فأما عن تصنيفه فهو تعليل عقلي لا نقلي ، وأما طبيعته فهو ليس من قبيل التعليل النحوي الحسي كما وصفه ابن جنيّ ، ولكنه اجتهاد من نوع آخر .

فما التوهم في اللغة والاصطلاح؟

جاء في اللسان لابن منظور (ت 711هـ): " الوَهْمُ من خطرات القلب ، والجمع أَوْهَام ، وللقلب وَهْمٌ . وتوهم الشيء: تحيّلُهُ وتمثّلُهُ كان في الوجود أو لم يكن ... قال زهير في معنى التوهم: (الطويل)

..... فإلياً عرفت الدار بعد توهم<sup>9</sup>

ويقال: وَهَمْتُ فِي كَذَا أَيْ غَلِطْتُ ... وفي الحديث أنه سجد للوهم وهو جالس أي للغلط<sup>10</sup>. أما الفيروزآبادي (ت 817هـ) في القاموس المحيط، فيقول: "الوهم من خطرات القلب، أو مرجوح طرفي المتردد فيه ... ووهم في الحساب كوجل: غلط ... توهم: ظن".<sup>11</sup> يفهم مما سبق أن توهم في اللغة: تخيل وتصوّر أمرًا قد يكون وقد لا يكون، والوهم: الغلط. أما في الاصطلاح فلا نلمس للنحاة تعريفًا اصطلاحيًا بارزًا محددًا ناهيك عن أن يكون لهم فيه تعريف مُجمع عليه، إنما يستعملون الفعل للتعبير عن المعنى اللغوي المذكور، فالخليل عندما سأله تلميذه سيويه عن جزم "يكن" وقد غطفت على منصوب في قوله تعالى:

﴿ فَاصْدَقْ وَاتَّكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [المنافقون 10] ، قال الخليل: هذا كقول زهير: (الطويل)

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِي شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا<sup>12</sup>

فإنهم جروا على هذا، لأنّ الأول قد يدخله الباء، فكذلك هذا، لما كان الفعل قبله قد يكون مجزومًا والفاء فيه، تكلموا بالثاني وكأنتهم قد جزموا قبله وعلى هذا توهموا هذا.<sup>13</sup> فالتوهم عند الخليل تصوّر وتخيّل.

والمعنى نفسه عند سيويه، وقد يكون أحيانًا مرادفًا للغلط، جاء في الكتاب: "وزعم أبو الخطاب أنّ ناسًا من العرب، يقولون: ادّعه من دعوت، فيكسرون العين كأنّها لها كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة، لأنّه لا يلتقي ساكنان. كما قالوا: رُدِّ يا فتى، وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط كما قال زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ..... البيت<sup>14</sup>.

ولو انتقلنا من سيويه البصري إلى الفراء الكوفي لوجدنا معنى التوهم لا يختلف، يقول أبو زكريا الفراء في جرّ كليب بدلًا من رفعها وهو الأجود، في قول الشاعر: (الطويل)

فِيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبُ تَسْبُنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مَجَانِشِعُ<sup>15</sup>

"والذين خفضوا توهموا في كليب ما توهموا في المواقيت، وجعلوا الفعل كأنّه مُسْتَأْنَفٌ بعد كليب، كأنّه قال: قد انتهى بي الأمر إلى كليب فسكت ثم قال: تسبني".<sup>16</sup>

ويطول بنا المقام إن نحن سردنا استعمالات النحاة للفعل "توهم"، فغالبيتهم يستعملونه الاستعمال اللغوي العام، كما سبق وأن بيّنا.

#### 4. أسباب التعليل بالتوهم:

لو تأملنا ما بين أيدينا من تعليقات أضافها النحاة إلى التوهم لاستخلصنا جملة من الأسباب والبواعث نذكر منها:

#### 4. 1. علة ما لا علة له:

إن هدف النحوي في الأساس هو البحث عن المسوّغ الذي قامت عليه الظاهرة اللغوية المدروسة، هذه الظاهرة التي توفّر فيها شرطان أساسيان هما "صحة السماع والفصاحة"، ومعلوم جداً أنّ الفصحى مَحْوَلٌ له عند العلماء أن يُدع في اللغة ما يشاء، يقول ابن جني: "فإنّ الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرّف فارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به"<sup>17</sup>، ومُستعمل اللغة بوجه عام يقيس المُنْتَج على المسموع، والعملية هذه تصبح لديه عفوية لا شعورية. وأمام هذه المعطيات كلّها يمكن أن يصدر عن الفصحى ما لا ينبغي أن يصدر، وبعبارة أخرى، يمكن أن يصدر عن الفصحى ما يخالف قواعد اللغة المُطرّدة، فلا يصلح في تعليل ما صدر عنه التعليل النقلي ولا العقلي أو الحسي وإنما هو شيء آخر. وهذا الذي حصل تماماً مع بيت زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى ..... البيت

الشاهد في البيت قوله "ولا سابق" المعطوفة على "مُدْرِكٌ" ولا يجوز في كلام العرب عطف المجرور على المنصوب، إلا أنّ زهير بن أبي سلمى فعلها في بيته هذا، وزهير مَن يُحتج بكلامه، ولذلك لما سأل سيبويه شيخه الخليل عن قوله تعالى: ﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [المنافقون 10]، جعل الخليل بيت زهير مُتَّكِّلاً للآية الكريمة. يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله تعالى: ﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [المنافقون 10]، فقال: هذا كقول زهير: (الطويل)

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى      وَلَا سَابِقِي شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً<sup>18</sup>

فإنهم جروا على هذا، لأنّ الأول قد يدخله الباء، فكذلك هذا، لما كان الفعل قبله قد يكون مجزوماً والفاء فيه، تكلموا بالثاني وكانهم قد جزموا قبله وعلى هذا توهموا هذا.<sup>19</sup> ومعنى قول الخليل أنّ "سابق" في البيت ونظيراتها جُرَتْ لتوهم الجرّ في "مُدْرِكٌ" لأنّ جرّ خبر "ليس" كثير في كلام العرب، وكذلك في القرآن الكريم ومنه قوله سبحانه: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر 36]، والأمر نفسه مع الآية الكريمة جُرمت "أَكُنْ" لتوهم الجزم في الفعل الذي قبلها.

وجاء النحاة بعد سيبويه وعقدوا لهذا النوع من التعليل بابًا سمّوه "باب العطف على التوهم"، وجعلوا له شرط صحّة وشرط حُسْنٍ؛ فأما شرط الصحة فصحة دخول ذلك العامل المتوهم (وهو الباء في البيت السابق)، وأما شرط الحُسْن فهو كثرة الاستعمال، ولهذا حُسْن قول زهير السابق ولم يحسن الآخر<sup>20</sup>: (المتقارب)

وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرٍ فِيهِمْ      وَلَا مُنْشِي فِيهِمْ مُنْمِلٍ

الشاهد في البيت قوله: "وَلَا مُنْشِي"، الجرُّ هنا ليس حسناً، وذلك لقلة دخول الباء على خبر "كان".

ومن أمثلة التعليل بهذه الصورة قول أبي زكريا الفراء في "إمّا" و"أو"، إذ لا يجوز استعمال أحد الحرفين في الموضوع الذي يصلح له الآخر. يقول أبو زكريا: "ولا تدخلنّ "أو" على "إمّا"، ولا "إمّا" على "أو"، وربما فعلت العرب ذلك لتأخيهما في المعنى على التوهم، فيقولون: عبد الله إمّا جالس أو ناهض."<sup>21</sup>

أراد أنّ العرب توهموا تطابق الحرفين في المعنى ولكنهما غير ذلك.

#### 4. 2. تغليب العرب:

قبل عرض أمثلة لهذه الصورة، لابد من الإشارة إلى أنّه لا فرق بين التوهم والغلط عند النحاة، عند الخليل وسيبويه على الأقل؛ بدليل أنهما يستعملان مصطلح "الغلط" في مواضع "التوهم".

يقول الخليل في عرضه لمسألة الجرّ على الجوار: "لا يقولون: هذان جُحْرًا صَبَّ حَرَبَانِ، من قَبْلِ أَنْ الضَّبِّ واحد والجُحْرُ جُحْرَانِ، وإنّما يغلطون إذا كان الآخر بعددّة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً قالوا: هذه جُحْرَةٌ صَبَّ حَرَبَةٌ؛ لأنّ الضباب مؤنثة ولأنّ الجُحْرَةَ مؤنثة والعدة واحد فغلطوا."<sup>22</sup>

معنى كلام الخليل أن الجر على الجوار عند العرب غلط أساسه التوهم حيث لما اتفق الجحر والضب في الجنس والعدد جيء بـ"خرب" مجرورة مع أنّ الأصل فيها أن تكون مرفوعة لأنها صفة للجحر لا للضبّ.

أما سيبويه فقد عبّر بالغلط وأراد به التوهم، يقول: "أما قولهم: مصائب، فإنّه غلط منهم؛ وذلك أنّهم توهموا أنّ "مُصِيبَةً" فَعِيلَةٌ، وإنما هي مُفْعَلَةٌ."<sup>23</sup>

معنى كلامه أن العرب توهموا أنّ مصيبة على وزن فعيلة مثل: صحيفة، صحائف، في حين أنّها "مُفْعَلَةٌ" أي مُصَوَّبَةٌ، تجمع على مَصَاوِبِ (الواو فيها أصلية فلا تقلب همزة).

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن "الغلط" ، كما استعمله النحاة ، لا يعني الخطأ أو اللحن ، وإنما يعني الخروج عن المطرد من كلام العرب ولو كان كذلك فكيف تستساغ نسبة اللحن أو الخطأ إلى زهير بن أبي سلمى وغيره من فصحاء العرب ، فهذا ابن هشام يرد على ابن مالك الذي ظن "الغلط" عند سيبويه لاحقاً. يقول: " ومراده بالغلط ( يقصد سيبويه ) ما عبّر عنه غيره بالتوهم ، وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه إنشاده البيت ( أي بيت زهير ) ، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ ، فاعترض عليه بأننا متى جوّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كل نادٍ إنَّ قائله غلط. "24

والخلاصة إذاً لا فرق بين الغلط والتوهم ، والغلط لا يعني اللحن.

ومن أمثلة هذه الصورة عند سيبويه قوله: " اعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ؛ وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال: هم ، كما قال:

وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً<sup>25</sup>

علي ما ذكرت لك. "26

والمعنى أنّ رفع توكيد اسم إنّ (أجمعون) أو رفع المعطوف على اسمها قبل استكمال الخبر سببه توهم اسم إنّ مبتدأً.

ومما يدل على أن هذا الغلط يعني الخروج عن المطرد من كلام العرب أنّ سيبويه لم يقس عليه الآية التي ذكرها قبل وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى ﴾ [المائدة: 69]

ومن صور التغليف بهذا المعنى ما جاء على لسان أبي زكريا الفراء يقول: " وربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز ، سمعت امرأة من طيى تقول: رثأت زوجي بأبيات ، ويقولون لبأت بالحجّ وحلأت السويق فيغلطون ، لأنّ حلأت قد يقال في دفع العطاش من الإبل ، ولبأت ذهب إلى اللبأ الذي يؤكل ... ورثأت زوجي ، ذهب إلى رثيئة اللبن ، وذلك إذا حلبت الحليب على الرائب. "27

فهزم ما لا يهزم عند الفراء في هذه الكلمات أو شبيهاتها ليس من قبيل اختلاف لغات العرب ولكنه خروجٌ عن المعنى ، فالعرب يغلطون عندما يتوهمون أن المعنى واحد بين: (رثى ، رثأ) و(لبى ، لبأ) و(حلى ، حلأ).

3. 4 توجيه القراءة القرآنية:

القراءة القرآنية ليست لإطريقة في قراءة القرآن الكريم رويت عن الرسول ﷺ ، وتعاملُ النحاة مع القراءات إنما هو في أصله تعامل مع القراء توجيهياً وتصحيحاً ، مثال ذلك موقف أبي عمرو بن العلاء من قراءة ابن مروان: ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [هود 78] [بنصب " أَطْهَرُ " ] يقول عنها: " احتبى ابن مروان في ذه في اللحن ". أما الخليل فيقول عن القراءة نفسها: " والله إنه لعظيم "28.

وقد اعتمد النحاة في توجيه القراءات التعليل بالتوهم عندما تخالف القراءة القياس:

● جاء في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَنْزَلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ ﴾ [الشعراء 210]

قرأها الحسن البصري " وما تنزلت به الشياطين " . يقول الفراء عنها: " ومما أوهموا فيه قوله: وما تنزلت به الشياطين. "29 وفي موضع آخر يقول: " وجاء عن الحسن (الشياطين) وكأنه غلط الشيخ ، ظنَّ أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون. "30

أراد الفراء أنّ الحسن رحمه الله توهم أن الشياطين جمع مذكر سالم فرفعها بالواو ، ولا يختلف في هذا عن الذي جمع " مصيبة " على " مصائب " ، يقول ابن جني معقبا على القراءة السابقة: " وعلى كل حال فـ" الشياطين " غلط. لكن يشبهه كما أن من همز مصائب كذلك عنهم. "31

● جاء في قوله تعالى: ﴿ لَبِنَ أَحْرَتْنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾

[المنافقون 10]

لِمَ جُرِّمَتْ " أَكُنَّ " وهي معطوفة على منصوب ؟ طُرح هذا السؤال على الخليل فأجاب: " هذا كقول زهير:

بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى ..... البيت "

وإجابة الخليل واضحة ، أراد أن يقول أنّه من باب العطف على التوهم الذي لمسه في البيت السابق فقول زهير " ولا سابق " المجرورة عطف على مدرك المنصوبة كما بيّنا ذلك قبل ، لكنه ، على ما يظهر ، تحاشى استعمال مصطلح التوهم تأدباً مع القرآن الكريم وهو ما وضحه ابن هشام بعد ذلك عندما تناول المسألة نفسها حيث قال: " قرأ غير أبي عمرو:

﴿ لَبِنَ أَحْرَتْنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنَّ ﴾ [المنافقون 10] ، بالجزم ، فقيل عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء وجزم "أَصْدَقَ" ويسمى العطف على المعنى ، ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم. "32

● جاء في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ 24]

قرأ أبي ﷺ: ﴿وَإِنَّا وَإِيَّاكُمْ لَأَمَّا عَلَى هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ ، عقب أبو زكريا الفراء على القراءة مستدلاً لها بقول الشاعر: (الطويل)

فَقُلْتُ لَهْنِ امْشِينَ إِمَّا نُلَاقِهِ كَمَا قَالَ أَوْ نُشْفِ النَّفُوسَ فَنُعْذِرَا<sup>33</sup>

وقول الآخر: (الطويل)<sup>34</sup>

فَكَيْفَ بِنَفْسِي كَلَّمَا قُلْتُ أَشْرَفْتُ عَلَى الْبُرِّ مِنْ دَهْمَاءَ هِيضَ انْدِمَالِهَا  
تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَنْهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ حَيَالِهَا

ثم أضاف بقوله: " فوضع " وإمّا " في موضع " أو " وهو على التوهم إذا طالت الكلمة بعض الطول أو فرقت بينهما بشيء ، هنالك يجوز التوهم كما تقول: أنت ضاربٌ زيدٌ ظالمًا وأخاه ، حين فرقت بينهما بـ "ظالم " جاز نصب الأخ وما قبله مخفوض. <sup>35</sup>

أراد الفراء أن أبي ﷺ عندما أضاف "إمّا" في الآية كان الأولى الأيورد "أو" بعدها ومع ذلك فهو جائز كما جاز في الشواهد المذكورة.

تلك هي أبرز أسباب التعليل بالتوهم التي استطعنا الكشف عنها ، وقد شاعت في مصنفات المتقدمين من النحاة ، وهي صور تكاد تكون متداخلة إلا أن خيطاً رقيقاً يميز بينها وهو ما حاولنا توضيحه في الأمثلة السالفة . والآن ما هي نتائج هذا النوع من التعليل ؟ وكيف انعكس ذلك على الدرس النحوي ؟

#### 5 . نتائج التعليل بالتوهم:

إنّ أبرز ما يمكن أن نستنبطه من نتائج هو الآتي:

#### 1. 5 الإبقاء على المسموع والتبرير له:

إنّ الثابت في أصول النحو أنّه يُشترط في المقيس عليه أن يكون صحيح السند فصيحاً مطّرداً، <sup>36</sup> فإذا اختل شرط الاطراد وتوفر الشرطان الباقيان التمسوا له الأعدار ، يوضح ذلك الأمثلة الآتية:

● اختلاف لغة تميم عن لغة الحجاز قد يكون مردّه إلى التوهم في بعض المواطن ، يشير إلى ذلك سيبويه فيقول: " أَمَّا سَمْنًا فَسَمِينٌ ، وَأَمَّا عَلْمًا فَعَالِمٌ... وقد يُرفع هذا في لغة بني تميم ، والنصب في لغتها أحسن ، لأنهم يتوهمون الحال . وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام ؛ لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال... وبنو تميم كأنهم لا يتوهمون غيره ، فمن ثم لم ينصبوا في الألف واللام وتركوا القبح. <sup>37</sup>

حاصل كلام سيبويه أنّ للاسم الواقع بعد "إمّا" مذهبين لبني تميم والحجاز ، فإن كان نكرة فنصبه أحسن عند بني تميم لأنهم يرونه حالاً ، كما لا يجوز رفعه عندهم. أمّا إذا عُرفَ بـ"أل" فلا يكون فيه إلاّ الرفع عندهم ، لأنّ دخول "أل" عليه ينفي الحالية عنه. أما الحجازيون فإنّهم كما ينصبون النكرة ، فإنّه جائز عندهم نصب المعرفة على أنّها مفعول لأجله.<sup>38</sup>

واضح من هذا المقتطف أنّ سيبويه لم يقف من المسألة موقف التصويب أو التخطئة لأنها خالفت القياس ، وإنما برّر ما كان موجوداً بناءً على ما توقعه هو من تقديرات بني تميم والحجازيين للظاهرة اللغوية.

● سُمع عن العرب أنهم يهمزون ألف الوصل من "اللهم" إذا حذفت ميمها ، يعلق الفراء على ذلك فيقول: "ومن العرب من يقول إذا طرح الميم: "ياالله اغفر لي ، وبالله اغفر لي" فيهمزون ألفها ويحذفونها ، فمن حذفها فهو على السبيل ؛ لأنها ألف ولام مثل "الحارث" من الأسماء ، ومن همزه توهم أنها من الحرف ؛ إذ كانت لا تسقط منه. أنشدني بعضهم<sup>39</sup>:

مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ عَلَى اسْمِكَ اللَّهُمَّ يَا اللَّهُ<sup>40</sup>

أراد الفراء أنّ من حذف ألف الوصل فهو على القياس ، ومن همزها فقد توهم أو ظنّ أنها أصلية في الكلمة ، وما كان أصلياً في الكلمة لا يسقط منها.

● منع "أشياء" من الصرف

اختلف النحاة وتعددت آراؤهم في تعليل منع "أشياء" من الصرف ، نختار من هذه الآراء ما له صلة بموضوعنا وهو رأي الفراء إذ يقول: "إنما كثرت في الكلام وهي "أفعال" فأشبهت "فعلاء" فلم تُصرف كما لم تُصرف حمراء ... ولو كانت على التوهم لكان أملك الوجهين بها أن تُجرى ؛ لأنّ الحرف إذا كثّر به الكلام خفّ كما كثرت التسمية بـ"يزيد" فأجره وفيه ياء زائدة تمنع من الإجراء."<sup>41</sup>

## 2.5 الانطلاق من التعليل بالتوهم إلى التقعيد:

على الرغم من أنّ التعليل بالتوهم هو في الغالب علّة ما لا علّة له ، إلاّ أنّه أحياناً ما تتحول الظاهرة اللغوية المعللة به إلى أصل يقاس عليه ، ولنضرب لذلك المثالين الآتيين:

● الجَرُّ على الجوار

وهي من مسائل الخلاف بين الخليل وسيبويه ، فالخليل يرى أن العرب غلطت في قولها: "هذا جُحْرٌ صَبٌّ حَرَبٍ" ، فجاءت بصفة الجُحْر مجرورة والأصل فيها الرفع ممّا يوهم أنّها وصفٌ للصَّبِّ لا للجحر ، وأساس الغلط أنّ الجحر والضَبُّ اتفقا في الجنس والعدد ، أمّا إذا اختلفا فإنّ العرب

لا يغلطون وإنما يقولون: "هذان جحرا ضبّ خربان". وهكذا يكون شرط الخليل في جواز الجرّ على الجوار توافق المضاف والمضاف إليه في الجنس والعدد<sup>42</sup>.  
 أمّا سيبويه فإنه يُجيز الجرّ على الجوار مُطلقاً ، يقول معقّباً على كلام الخليل: " وهذا قول الخليل - رحمه الله - ولا نرى هذا والأول إلاّ سواء<sup>43</sup> ، لأنّه إذا قال: " هذا جحر ضبّ متهدّم " ، ففيه من البيان أنّه ليس بالضبّ مثل ما في التنثية من البيان<sup>44</sup>.  
 يقصد سيبويه أنّه لا فرق بين أن يتفق المضاف والمضاف إليه في النوع والعدد أو يختلفا ؛ لأنّ السياق أو القرينة هي التي توضح المعنى وتجليه ، والدليل هذا المثال الذي ضربه (هذا جحر ضبّ خرب) ، فلا يُعقل أن يوصف الضبّ بالتهدّم وإنما الجحْرُ.  
 والخلاصة أن ما توهمته العرب جاز أن يُبنى عليه كما ذهب إلى ذلك سيبويه والخليل.

#### ● العطف على التوهم

سئل الخليل رحمه الله عن جزم " وَأَكُنْ " في قوله تعالى: ﴿ فَاصَّدَقْ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [المنافقون 10] ، فأجاب هذا كقول زهير: ( الطويل )  
 بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِي شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا<sup>45</sup>  
 كأن الخليل هنا أراد أن يجعل من بيت زهير شاهداً يُمكن أن يُقاس عليه ، لكنّه لم يُصرّح بذلك .

ويُفرّق أبو حيّان الأندلسي في هذه الحال بين نوعين من العطف ، عطفٍ على الموضع وعطفٍ على التوهم ، وأمّا الأول (العطف على الموضع) فالعامل فيه موجود والأثر مفقود كما في قوله تعالى: ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأعراف 186] . فـ " يَذَرُهُمْ " إنّ قرئت بالجزم فهي معطوفة على موضع أو محلّ " فلا هادي " التي هي في محلّ جزم جواب الشرط .

وأما الثاني (العطف على التوهم) فالأثر موجود والعامل مفقود كما الآية ﴿ فَاصَّدَقْ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [المنافقون 10]<sup>46</sup>

والسؤال الآن: هل العطف على التوهم مما يمكن أن يقاس عليه ؟  
 الخليل لم يصرّح بذلك ، ولم يخالفه الذين جاؤوا بعد ، لكنهم اتفقوا في أنّ العطف في مثل بيت زهير ظاهرة لغوية يمكن أن تُفسّر بها مثيلاتها لا أن يُقاس عليها .

#### 3.5 التعليل بالتوهم وكثرة الاستعمال:

إنّ للتعليل بالتوهم علاقةً ما بالتعليل بكثرة الاستعمال ، على الرغم من أنّ التعليل بكثرة

الاستعمال علةً مستقلة بذاتها ، وقد لوحظ هذا الربط بين العلتين عند بعض المتقدمين كسيبويه والفراء .

من ذلك تعليل سيبويه لحذف الفعل عند النصب على المعية في مثل قولك: كيف أنت وزيدًا؟ وما أنت وزيدًا ، على أنّ التقدير: كيف تكون وزيدًا؟ وما كنت وزيدًا ، يقول: "لأنّ كنت وتكون يقعان هنا كثيرًا ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث [ لو حُذفتا ] فمضى صدر الكلام وكأنّه قد تُكلمَ بها."<sup>47</sup>

وبعد الاستفاضة في الشرح والتحليل يستدلّ ببعض الشواهد كقول الراعي التَّمِيرِي: (الكامل)  
أَزْمَانٌ قَوْمِيٌّ وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي مَنَعَ الرَّحَالَهَ أَنْ تَمِيلًا مَمِيلًا  
يعلّق على البيت قائلاً: "كأنّه قال: أزمان كان قومي والجماعة فحملوه على كان ... لأنّه موضع يدخل فيه الفعل كثيرًا ، يقولون: أزمان كان ، وحين كان ، وهذا مشبه بقول صرمة الأنصاري: بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى ..... البيت"<sup>48</sup>  
فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيرًا."<sup>49</sup>

خلاصة كلام سيبويه هو أنّ النصب على المعية عامله فعل محذوف حُذِفَ لكثرة استعماله ، فهو وإن لم يُذكر ، مذكور على التوهم وهذا صريح في قول سيبويه: "فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيرًا".

وممن جاء بعد سيبويه وكان صريحًا في ربطه التوهم بكثرة الاستعمال أبو زكريا الفراء عندما علّل استعمال كاف الخطاب للمفرد على أنّه يُراد بها الجمع وهذا في تفسير قوله تعالى:  
﴿ ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [البقرة 232] يقول: "وقوله: "ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ" ، ولم يقل: ذلكم ، وكلاهما صواب. وإنّما جاز أن يُخاطب القوم بـ"ذلك" لأنّه حرف قد كثر في الكلام حتى تُوهّم بالكاف أنّها من الحرف."<sup>50</sup>  
خاتمة:

الخلاصة أنّ التعليل رافق الدرس النحوي مذ كان بسيطًا ساذجًا حتى غدا يافعًا مزدهرًا ، وكان للنحاة في ذلك ضروبٌ شتى من التعليل ، من ذلك التعليل بالتوهم الذي يعني بإيجاز كشف النحوي للالتباس يحدث للمتكلم فيرفع أو ينصب أو يجز ، مخالفًا في ذلك المطرد من قواعد النحو.

أما النتائج المتوصل إليها بعد البحث فهي:

1- تعود أسباب التعليل بالتوهم إلى أمور منها:

- تعليل ما خفيت علته.
- إثبات أن العرب قد تنطق بالشاذ غير المطرد.
- توجيه القراءات القرآنية توجيهها ببرر الصورة التي وردت عليها.
- 2- نتائج التعليل بالتوهم تبرز في ما يأتي:
  - الإبقاء على المروي عن العرب الفصحاء والتبرير له.
  - الاعتماد على التعليل بالتوهم في التقعيد والتنظير.
  - الربط أحياناً بين التعليل بالتوهم والتعليل بكثرة الاستعمال.
- وبناءً على ما سبق من نتائج ، فإنه يمكن اقتراح الآتي:
  - 1- الدعوة إلى المزيد من العناية بدراسة التفكير النحوي لدى القدماء ، والتعليل من عناصره ، بغية الوصول إلى موقف علمي صحيح وسليم من النحو العربي القديم ، وهذا يساعد على تطويره وترقيته ، بدل هجرانه وإماتته.
  - 2- إنَّ كتب التراث اللغوي عموماً ، والنحويّ منها على وجه الخصوص ، هي بمثابة الكنوز التي تحوي جواهر ، يُعَدُّ الكشف عنها وسيلة من وسائل النهوض بالنحو العربي خاصة ، واللغة العربية عامة.

#### قائمة المصادر والمراجع:

1. أبو إسحق الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق: مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط 7 ، 2011 ،
2. أبو البركات الأنباري ، لمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، (د.ت)
3. أبو البركات الأنباري ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق: إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، الأردن ، 1405 هـ / 1985 م (د.ط)
4. ابن جني ، الخصائص ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 2 ، 1424 هـ / 2012 م
5. ابن جني ، الخصائص ، تحقيق: علي النجار وآخرون ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت)
6. ابن جني ، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين ، دار سزكين للطباعة والنشر (د.ط) 1406 هـ / 1986 م.

7. أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، تحقيق: صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت (د.ط) 1420هـ.
8. زهير بن أبي سلمى ، الديوان ، شرح وتقديم: علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1408هـ / 1988م
9. ابن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ، تحقيق : طه أحمد إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1402/1982
10. سيبويه ، الكتاب ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط4 ، 1426هـ / 2006م
11. عبد القادر البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط4 ، 1418 / 1997 .
12. الفراء ، معاني القرآن ، تحقيق: محمد علي النجار ، أحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط3 ، 1403هـ / 1983م.
13. الفرزدق ، الديوان ، شرح وتقديم: علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1407هـ / 1987م
14. الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط8 ، 1426هـ / 2005م
15. محمد خير الحلواني ، أصول النحو العربي ، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، المغرب (د.ط) 2011م
16. ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، تحقيق: شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط3 ، 1988
17. ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط1 ، 1410هـ / 1990م ، 12 / 643
18. ناصر حسين علي ، شرح أبيات معاني القرآن للفراء ، دار سعد الدين ، دمشق ، 1430هـ / 2009م
19. ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط6 ، 1985

## الهواش والإحالات:

<sup>1</sup> - القصة بتفاصيلها في:

- أبو البركات عبد الرحمن الأندلسي ، زهرة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق: إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، الأردن ، 1405 هـ / 1985م (د.ط) 1/28 - ابن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ، تحقيق : طه أحمد إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1402/1982 ، ص 31 ، 32

<sup>2</sup> - أبو اسحق الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق: مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط7 ، 2011 ، ص 64

<sup>3</sup> - ابن جني ، الخصائص ، تحقيق عبد الحميد هندواي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2 ، 1424هـ / 2012م ، 192/1

- <sup>4</sup> - ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، تحقيق: شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط 3 ، 1988 ، ص 130
- <sup>5</sup> - ينظر: الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق: مازن المبارك ، ص 65 ، 66
- <sup>6</sup> - عبد القادر البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 4 ، 1418 / 1997 / 154
- <sup>7</sup> - ابن جني ، الخصائص ، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي ، 472/1
- <sup>8</sup> - ابن جني ، الخصائص ، تحقيق: علي النجار وآخرون ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت) 48 / 1
- <sup>9</sup> - البيت كما في الديوان:  
وقفت بها من بعد عشرين حجَّةً فلائياً عرفتُ الدار بعد توهم
- زهير بن أبي سلمى ، الديوان ، شرح وتقديم: علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1408هـ / 1988م ، ص 103
- <sup>10</sup> - ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط 1 ، 1410هـ / 1990م ، 643/12
- <sup>11</sup> - الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط 8 ، 1426هـ / 2005م ، ص 1168
- <sup>12</sup> - زهير بن أبي سلمى ، الديوان ، شرح وتقديم: علي حسن فاعور ، ص 140
- <sup>13</sup> - سيبويه ، الكتاب ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 4 ، 1426هـ / 2006م ، 100، 101/3
- <sup>14</sup> - المصدر نفسه ، 4 / 160
- <sup>15</sup> - البيت للفرزدق ، الديوان ، شرح وتقديم: علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1407هـ / 1987م ص 361 ، وينظر أيضاً: البغدادي ، الخزانة ، 3 / 169
- <sup>16</sup> - الفراء ، معاني القرآن ، تحقيق: محمد علي النجار ، أحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط 3 ، 1403هـ / 1983م. 1 / 138
- <sup>17</sup> - ابن جني ، الخصائص ، تحقيق: علي النجار وآخرون ، 27 / 2
- <sup>18</sup> - زهير بن أبي سلمى ، الديوان ، شرح وتقديم: علي حسن فاعور ، ص 140
- <sup>19</sup> - سيبويه ، الكتاب ، تحقيق: عبد السلام هارون ، 3 / 100 ، 101
- <sup>20</sup> - قائل البيت مجهول.
- ذو النيرب والمنمش والمنمل بمعنى واحد وهو الساعي بالنهيمية . ينظر:
- ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط 6 ، 1985 ، ص 620
- <sup>21</sup> - الفراء ، معاني القرآن ، 1 / 389
- <sup>22</sup> - سيبويه ، الكتاب ، 1 / 437
- <sup>23</sup> - نفسه ، 4 / 356
- <sup>24</sup> - ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 622
- <sup>25</sup> - زهير بن أبي سلمى ، الديوان ، شرح وتقديم: علي حسن فاعور ، ص 140
- <sup>26</sup> - سيبويه ، الكتاب ، 2 / 155

- 27- الفراء ، معاني القرآن ، 1 / 459
- 28- محمد خير الحلواني ، أصول النحو العربي ، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، المغرب (د.ط) 2011 ، ص 37
- 29- الفراء ، المعاني ، 2 / 76
- 30- نفسه ، 2 / 285
- 31- ابن جني ، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون ، دار سزكين للطباعة والنشر (د.ط) 1406هـ / 1986م ، 2 / 133
- 32- ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 553.
- 33- البيت لعمر بن أبي ربيعة . ينظر: ناصر حسين علي ، شرح أبيات معاني القرآن للفراء ، دار سعد الدين ، دمشق ، 1430هـ / 2009م ، ص 210
- 34- البيت للفرزدق ، وفي رواية: ".....على البرء من حوصاء..." ينظر: الديوان ص 424
- 35- الفراء ، معاني القرآن ، 1 / 390
- 36- أبو البركات ابن الأنباري ، لمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377هـ / 1957م ، ص 81 وما بعدها
- 37- سيبويه ، الكتاب ، 1 / 386
- 38- التوهم في هذا المثل خرج عن معنى الظن أو احتمال كان أو لا يكون ، وإنما صار بمعنى التقدير أو الإعراب أو نحوهما.
- 39- البيت مجهول القائل .
- 40- الفراء ، معاني القرآن ، 1 / 204
- 41- المصدر نفسه ، 1 / 321
- 42- سبق ذكر مقولة الخليل كاملة في ما سبق من هذا البحث.
- 43- يقصد سيبويه بـ"هذا" قول الخليل: هذان جحرا ضبّ خربان ، ويقصد بـ"الأول" قول الخليل: هذا جحر ضبّ خرب.
- 44- سيبويه ، الكتاب ، 1 / 437
- 45- زهير بن أبي سلمى ، الديوان ، شرح وتقديم: علي حسن فاعور ، ص 140
- 46- أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، تحقيق: صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت (د.ط) 1420هـ ، 185/10
- 47- المصدر نفسه ، 1 / 303
- 48- يظهر أن سيبويه نسب هذا البيت إلى زهير تارة (1 / 165) وإلى صرمة الأنصاري - كما هو الحال هنا - تارة أخرى. جاء في الخزائن: " والبيت نسبه سيبويه تارة إلى زهير بن أبي سلمى وتارة إلى صرمة الأنصاري ، وقال ابن خلف: وهو الصحيح ". ينظر:
- عبد القادر البغدادي ، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، 9 / 105
- 49- سيبويه ، الكتاب ، 1 / 306 ، ينظر أيضا: الكتاب ، 1 / 436 و 3 / 462
- 50- الفراء ، معاني القرآن ، 1 / 149 ، وينظر أيضًا: 1 / 373 ، 2 / 51